الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية يوليو 2025

نبض المالية

بحضور منصور بن زايد ومكتوم بن محمد لجنة الميزانية العامة للاتحاد تناقش مشروع الميزانية للسنة المالية 2026

- إطلاق دورة الميزانية للسنوات 2027–2029 برؤية مالية مرنة تدعم الاستدامة والكفاءة وتُسخر الذكاء الاصطناعي
- مشاركة الدولة في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة بريكس برئاسة البرازيل
- تنظيم مجلس المتعاملين الأول ضمن الدورة الثانية لبرنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية"
- صندوق محمد بن راشد للابتكار يدشن مرحلة جديدة لتعزيز الابتكار الحكومي
- مركز الاتصال يسجل نتائج غير مسبوقة في إسعاد المتعاملين وجودة الخدمات بالنصف الأول من عام 2025

بحضـور منصـور بـن زايـد ومكتـوم بـن محمـد لجنـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد تناقـش مشـروع الميزانيـة للسـنة الماليـة 2026

عقـدت "لجنـة الميزانيـة العامـة للاتحـاد" اجتماعهـا الثالـث عشـر لمناقشـة مشـروع الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنة الماليـة 2026، وذلـك بحضـور سـمو الشـيخ منصـور بـن زايـد آل نهيـان نائـب رئيـس الدولـة نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء رئيـس ديـوان الرئاسـة، وسـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم النائـب الأول لحاكـم دبي نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الماليـة، وسـمو الشـيخ عبـد اللـه بـن زايـد آل نهيـان نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الخارجيـة.

وحضر الاجتماع، الـذي عقـد في قصر الوطـن في أبوظبـي، معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، ومعـالي خالـد محمـد سـالم بالعمـى التميمـي محافـظ مصرف الإمـارات العربيـة المتحـدة المركـزي، إضافـة إلى ممـثلي ديـوان الرئاسـة ووزارة الماليـة.

ناقشـت اللجنـة خلال الاجتماع عـدداً مـن المواضيـع، أبرزهـا مشروع الميزانيـة العامـة للاتحـاد للسـنة الماليـة 2026 ضمـن خطـة الميزانيـة للسـنوات (2022-2026)، وذلـك وفقـاً للتنسـيق الـذي أجرتـه وزارة الماليـة مـع جميـع الجهـات الاتحاديـة بهـدف إعـداد الميزانيـة العامـة للاتحـاد، مـع الأخـذ في الاعتبـار آخـر المسـتجدات على الصعيديـن الاقتصـادي المحلي والعالمـي.

واتُخـذت الإجـراءات اللازمـة في إطـار الأحـكام المنظمـة لإعـداد الميزانيـة وعرضهـا، كما وردت في المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (26) لسـنة 2019 في شـأن الماليـة العامـة وتعديلاتـه، والقـرارات والتوصيـات ذات الصلـة.

إطلاق دورة الميزانية للسنوات 2027–2029 برؤية مالية مرنة تدعم الاستدامة والكفاءة وتُسخر الذكاء الاصطناعي

"إن تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071 يتطلب منظومة مالية قادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة إقليمياً ودولياً، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو فرص المستقبل"

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

إجمالي الميزانية للدورات الاستراتيجية الأربعة السابقة
900 مليار درهم

رؤية ترتكز على

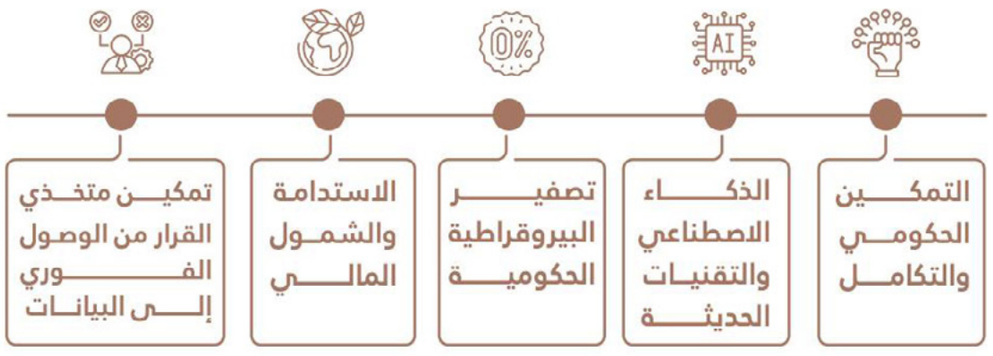

أطلقت وزارة المالية دورة الميزانية العامة للاتحاد للأعوام 2027–2029، في خطوة جديدة ضمن مسيرة التطوير المستمر للمنظومة المالية الحكومية في الدولة، بما يعزز الاستدامة المالية ويواكب توجهات القيادة الرشيدة نحو مستقبل أكثر مرونة وابتكاراً. وتشكل هذه الدورة امتداداً لتطور الميزانية العامة من مجرد أداة تخطيط سنوية إلى أداة استراتيجية متقدمة تُسهم في تمكين الجهات الاتحادية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

جاء ذلك بالتزامن مع إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للحكومة الاتحادية "نحو تحقيق رؤية نحن الإمارات 2031"، بما يعكس التزام الحكومة بتكامل الجهود وتعزيز التنسيق لتحقيق مستهدفات الدولة المستقبلية.

وأكد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية أن دورة الميزانية 2027–2029 تمثل ركيزة أساسية في مسيرة تطوير المالية العامة للدولة، ضمن نهج حكومي يرتكز على الاستباقية والمرونة والتكامل بين السياسات. وأشار سموه إلى أن وزارة المالية تعمل على إعادة صياغة دور الميزانية من كونها إطاراً لتخصيص الموارد، إلى محرك لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، بما في ذلك تعزيز التنافسية العالمية، وتسريع التحول الرقمي، وترسيخ مكانة الدولة كمركز مالي عالمي متقدم.

اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة بريكس برئاسة البرازيل

شاركت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة "بريكس"، الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، ضمن إطار رئاسة البرازيل للمجموعة هذا العام. وترأس وفد الدولة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وضم الوفد سعادة إبراهيم عبيد الزعابي، مساعد المحافظ للسياسة النقدية والاستقرار المالي في المصرف المركزي، وعلي عبد الله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة، وثريا حامد الهاشمي، مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في وزارة المالية، وحمد عيسى الزعابي، مدير مكتب معالي وزير دولة للشؤون المالية.

وشملت أجندة الاجتماع ثلاث جلسات رئيسية، تناولت قضايا خاصة بوزارات المالية، وأخرى بالبنوك المركزية، إلى جانب جلسة مشتركة حول الآفاق الاقتصادية العالمية ودور مجموعة بريكس في تعزيز الحوكمة الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى مواضيع تمويل المناخ وتنسيق السياسات الاقتصادية.

الاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد في البرازيل

شاركت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، في أعمال الاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد لدول مجموعة بريكس، الذي انعقد يومي 4 و5 يوليو الجاري في مدينة ريو دي جانيرو بجمهورية البرازيل، وحضر الاجتماع علي عبد الله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة، وثريا حامد الهاشمي، مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في وزارة المالية، وعضو مجلس إدارة بنك التنمية الجديد، وحمد عيسى الزعابي، مدير مكتب معالي وزير دولة للشؤون المالية.

وركز الاجتماع على ثلاثة أهداف رئيسية، شملت مناقشة التقدم الذي حققه بنك التنمية الجديد منذ تأسيسه واستعراض الخطوات المستقبلية لتعزيز أدائه، إلى جانب بحث شؤون مجلس المحافظين، والمشاركة في تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء.

الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في جنوب إفريقيا

شاركت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG) الذي يعقد تحت رئاسة جنوب أفريقيا للمجموعة للعام 2025، وذلك في مدينة ديربان بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء والدول المدعوة والمنظمات الدولية.

ويترأس وفد دولة الإمارات المشارك في الاجتماع معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، ويضم الوفد كلاً من سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة إبراهيم عبيد الزعابي، مساعد المحافظ للسياسة النقدية والاستقرار المالي في المصرف المركزي، وعلي عبد الله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة.

محمد بن هادي الحسيني: رفع اسم دولة الإمارات من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول الثالثة عالية المخاطر يعكس الثقة العالمية في النظام المالي للدولة

قال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية: "يمثل قرار رفع اسم دولة الإمارات من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول الثالثة عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطوة استراتيجية تعكس مستوى التقدير الدولي للجهود المتكاملة التي تبذلها الدولة على مختلف المستويات لتعزيز كفاءة منظومتها المالية، وترسيخ التزامها بأعلى المعايير العالمية المعتمدة في هذا المجال. ويؤكد هذا القرار المكانة المرموقة التي تتمتع بها دولة الإمارات كمركز مالي عالمي موثوق يتميّز بالشفافية والانفتاح والمواءمة مع المتغيرات الدولية."

وأضاف معاليه: "تحرص دولة الإمارات على ترسيخ مكانتها كشريك دولي مسؤول وفعّال في حماية سلامة النظام المالي العالمي. وقد جاء هذا القرار نتيجة للعمل الدؤوب والتنسيق المستمر بين الجهات المعنية في الدولة، بقيادة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، رئيس اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والشراكة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي، بما يعكس نجاح نهج التعاون الدولي والتكامل المؤسسي الذي تنتهجه الإمارات العربية المتحدة."

محمـد بـن هـادي الحسـيني يبحـث مـع وزيـر الماليـة الباكسـتاني تعزيـــــز التعـــاون في المـجـــالات الماليـــة

التقـى معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، معـالي بلال أظهـر كيـاني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة والسـكك الحديديـة ورئيس وحـدة تنفيـذ برامج رئيـس الـوزراء في جمهوريـة باكسـتان الإسـلاميـة، حيـث بحـث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات المالية، من ضمنها توسيع نطاق التعاون في مجالات السياسات المالية وإدارة الإيرادات العامة.

وناقـش الجانبان خلال اجتماع عُقد في مقـر وزارة الماليـة بـدبي، أهميـة تبـادل الخبرات وبنـاء شراكات مؤسسـية مسـتدامة، بمـا يدعـم الاسـتقرار المالي ويعـزز التنميـة الشـاملة في البلديـن، ويـأتي هـذا اللقـاء ليعكـس التـزام البلديـن بتطويـر شراكـة ماليـة تـتماشى مـع متطلبـات التنميـة وتحديـات الاقتصـاد العالمـي.

الإمــارات وتشـــاد تبحثـــان تعزيـــز التعـــاون في القطـــاع المالي

بحث معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، مع معالي طاهر حامد أنقلين، وزير المالية والميزانية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي في جمهورية تشاد، سبل تعزيز التعاون في المجالات المتعلقة بالقطاع المالي، إلى جانب القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وذلك خلال لقائه في ديوان الوزارة بدبي. حضر اللقاء من الجانب التشادي، كلاً من معالي غوبولو فانغا ماتيي، وزير التجارة والصناعة؛ ومعالي فاطمة غوكوني ودي، وزيرة النقل والطيران المدني والأرصاد الجوية الوطنية؛ ومعالي فاطمة الجنيه غارفا، وزيرة منتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج؛ وسعادة عمر تيغن إديبي بيردي، سفير جمهورية تشاد لدى دولة الإمارات.

تناول الجانبان خلال اللقاء أهمية تنمية الشراكات المؤسسية، وتفعيل قنوات التعاون المالي بين البلدين.

وزارة الماليـة تفـوز بجائـزة "الابتـكار مـن أجـل الأثـر" في تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في القطاع المالي

فـازت وزارة الماليـة بجائـزة "الابتـكار مـن أجـل الأثـر" عـن فئـة تطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في القطـاع المالي، ضمـن فعاليات "قمة الـذكاء الاصطناعـي من أجـل الصالـح العـام"، التـي ينظمهـا الاتحـاد الـدولي للاتصـالات بالشراكـة مع وكالات الأمـم المتحـدة في مركـز المعارض والمؤتمرات الـدولي باليكسـبو في جنيـف. تـأتي هـذه الجائـزة تقديـراً للجهـود المتميـزة التـي تقـوم بهـا دولـة الإمـارات، ممثلـة بـوزارة الماليـة، في اسـتخدامات تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في مجـالات الكشـف عـن الاحتيـال، وتقييـم المخاطـر، والتـداول الخوارزمـي، وخدمـة المتعامـلين، مـا يسـهم في تعزيـز كفـاءة الأنظمـة الماليـة، ودعـم تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة.

مركـز الاتصـــال يســـجل نتائـــج غير مسبوقـــة في إســعاد المتعامــلين وجــودة الخدمــات بالنصــف الأول مــن عــام 2025

حققـت وزارة الماليـة نتائـج متميـزة في مجـال إسـعاد المتعامـلين وتعزيـز جـودة الخدمـات المقدمـة لهـم عبر قنـوات الدعـم الاستشـاري الرقميـة ومركـز الاتصـال خلال النصـف الأول من عـام 2025، حيـث أظهـرت مـؤشرات أداء مركـز الاتصـال في الـوزارة ارتفاعـاً ملحوظـاً في نسـبة سـعادة المتعامـلين والتـي وصلـت إلى 96.57%، فيما بلغت نسبة إنجاز طلبات المتعاملين من أول اتصـال 97.30%، بما يعكـس الجهـود الرائـدة التـي تبذلهـا الـوزارة على صعيـد تعزيـز جـودة وكفـاءة الخدمـات والارتقـاء بمسـتوى الأداء في منظومـة العمـل الحكومـي، ورفـع مسـتوى الرضـا والسـعادة عنـد المتعامـلين عبر تقديـم الحلـول المبتكـرة وتعزيـز الخدمـات الاسـتباقية والرقميـة.

وسـجلت المـؤشرات الرئيسـية تطـوراً ملحوظـاً مقارنـة بالـفترة نفسـها من العام الماضي، حيث تجاوزت المستهدفات المحددة، مثل سرعة معالجة طلبات المتعاملين، وتقليص وقت الانتظار، ورفع كفاءة الاستجابة للمكالمات، ومؤشر مستوى جودة الأداء، الـذي شـهد ارتفاعـاً ملحوظـاً ليصـل إلى 90.92%، متجاوزاً الهـدف المحـدد بـ 80%، ومتفوقـاً على نسـبة النصـف الأول مـن العـام السـابق التـي بلغـت 88%، وهـو مـا يعكـس كفـاءة الكـوادر الفنيـة والتطويـر المسـتمر لمنهجيـات العمـل في المركـز.

محمد بن هادي الحسيني: نستلهم من عهد الاتحاد رؤية وطنية ترسم ملامح المستقبل المالي لدولة الإمارات

قال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية: "في يوم عهد الاتحاد، نستحضر بفخر اللحظة التاريخية التي اجتمع فيها الآباء المؤسسون تحت راية الوحدة والعزم، ليضعوا أولى أسس اتحاد وُلد من الرؤية والإرادة، واستند إلى قيم أصيلة جعلت الإنسان محور التنمية، وجعلت من الاتحاد إطاراً راسخاً للمستقبل. ففي الثامن عشر من يوليو عام 1971، سُطّرت صفحة مجيدة من تاريخ الوطن عند توقيع وثيقة الاتحاد والدستور، معلنة بذلك قيام الإمارات العربية المتحدة".

وأضاف معاليه: إن هذا اليوم ليس مجرد ذكرى نمر عليها، بل هو تجديد مستمر للوفاء بالعهد الذي قطعه المؤسسون مع الوطن والمواطن، وهو تذكير سنوي بأن ما ننعم به من إنجازات لم يكن ليتحقق لولا الأساس المتين الذي انطلق منه الاتحاد، ولولا الحرص على حماية قيم الاتحاد وتطويرها. ونحن في وزارة المالية، نعتبر أن مسؤوليتنا تتجدد كل عام، فنعمل على ترجمة مبادئ الاتحاد إلى سياسات مالية ترفع كفاءة إدارة المال العام، وتعزز الاستدامة المالية، وتفتح الآفاق أمام الأجيال القادمة لمواصلة المسيرة بثقة وأمان."

يونس حاجي الخوري: يوم عهد الاتحاد.. ركيزة التأسيس ومنطلق التنمية

قال سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية: "يمثل يوم عهد الاتحاد محطة وطنية نستحضر من خلالها الاجتماع التاريخي الذي التقت فيه الإرادة المؤمنة بالوحدة في 18 يوليو 1971، معلنة بداية مسيرة غير مسبوقة في المنطقة، قادها رجال صدقوا العهد مع الوطن والشعب، فوحدت الرؤية، وتوحدت تحتها سبع إمارات في كيان واحد يحمل طموح أمة وينطلق بثقة نحو المستقبل. لقد كان توقيع وثيقة الاتحاد والدستور في ذلك اليوم لحظة فاصلة انتقلنا بها من مرحلة التأسيس إلى مسار البناء والتنمية، وهو ما يرسخ هذا اليوم كأحد أكثر المحطات تأثيراً في تشكيل ملامح الدولة."

وأضاف سعادته: "في هذا اليوم، نستلهم معاني الانتماء والمسؤولية والالتزام الوطني، ونعيد التأكيد على أن الاتحاد كان وسيظل منظومة متكاملة في تطور دائم، تتطلب من جميع الجهات والمؤسسات والأفراد مواصلة البناء عليها وتعزيزها في الفكر والممارسة. وفي وزارة المالية يشكل يوم عهد الاتحاد مناسبة لتعزيز الوعي المؤسسي بمعاني الاتحاد، وتجديد التزامنا بدورنا الوطني في حماية المنظومة المالية للدولة، وتطوير أدوات العمل المالي الحكومي بما ينسجم مع روح الاتحاد وقيمه. نحرص على أن تكون سياساتنا المالية داعمة لمبادئ الكفاءة، والمساءلة، والاستدامة، وأن نرسخ من خلالها الشراكة الاتحادية عبر منظومة مالية متكاملة تعزز التوازن التنموي بين إمارات الدولة وتدعم رؤى الحكومة الاتحادية."

الأخبـــار الضريبيـــة

إصـدار قـرار بشـأن تعـديلات الاسـتهلاك للعقـارات الاسـتثمارية المحتفـظ بهـا بالقيمـة العادلـة لأغـراض قانـون ضريبـة الشركات

أصـدرت وزارة الماليـة قـراراً بشـأن تعـديلات الاسـتهلاك للعقـارات الاسـتثمارية المحتفـظ بهـا بالقيمـة العادلـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة على الشركات والأعمال. ووفقـاً للقـرار الجديـد، أصبـح بإمـكان دافعـي الضريبـة (الذيـن يختـارون الاعتراف بالمكاسـب والخسـائر على أساس التحقق) خصم اسـتهلاك العقار الاسـتثماري من دخلهم الخاضـع للضريبـة – وهـو مـا يُعـرف بـ "الاسـتهلاك الضريبـي" – للعقـارات الاسـتثمارية المحتفـظ بهـا بالقيمـة العادلـة.

وينـص القـرار على أنـه يمكـن خصـم الاسـتهلاك الضريبـي على أساس القيمة الأدنى من بين: القيمة الضريبية المخفضة للعقار الاسـتثماري، أو نسـبة (4%) مـن تكلفتـه الأصليـة، وذلـك عـن كل فترة ضريبيـة مدتهـا 12 شـهراً، أو تناسـبياً في حـال كانـت الـفترة الضريبيـة أقصر أو أطـول مـن 12 شـهراً أو تـم الاحتفـاظ بالعقـار خلال جزء فقـط من الـفترة الضريبية. ويسـتفيد من هـذا الخصم دافعو الضريبة الذين يمتلكون عقارات استثمارية سواء قبل أو بعد تطبيـق ضريبـة الشركات

تعديـــل على الضـــريبـــة الانتقـائيـــة علـــى المشـــروبـــات المـحـــلاة

أعلنـت وزارة الماليـة والهيئـة الاتحاديـة للضرائـب عـن تعديـل آليـة تطبيـق الضريبـة الانتقائيـة على المشروبـات المـحلاة، مـن خلال الانتقـال إلى مـا يُعرف بـ "النموذج الحجمي المتدرج" الـذي يربـط قيمة الضريبة المفروضة على كل لتر من المشروب المُحلّى بكمية السـكر في كل 100 مل، فـكلما ارتفع محتوى السـكر في كل 100 مل، زادت قيمة الضريبة على اللتر، وذلك خلافًا للنسـب الموحدة المطبقة حاليًا على هـذه المشروبـات. ويأتي هـذا التعديـل في إطـار جهـود الدولـة الهادفـة إلى تعزيـز الصحـة العامـة والحـد من اسـتهلاك المنتجـات عاليـة السـكر وتحفيـز المصنـعين على خفـض نسـب السـكر عنـد إنتـاج المشروبـات.

محمد بن هادي الحسيني يبحث مع سفراء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تعزيز التعاون مع المجموعة

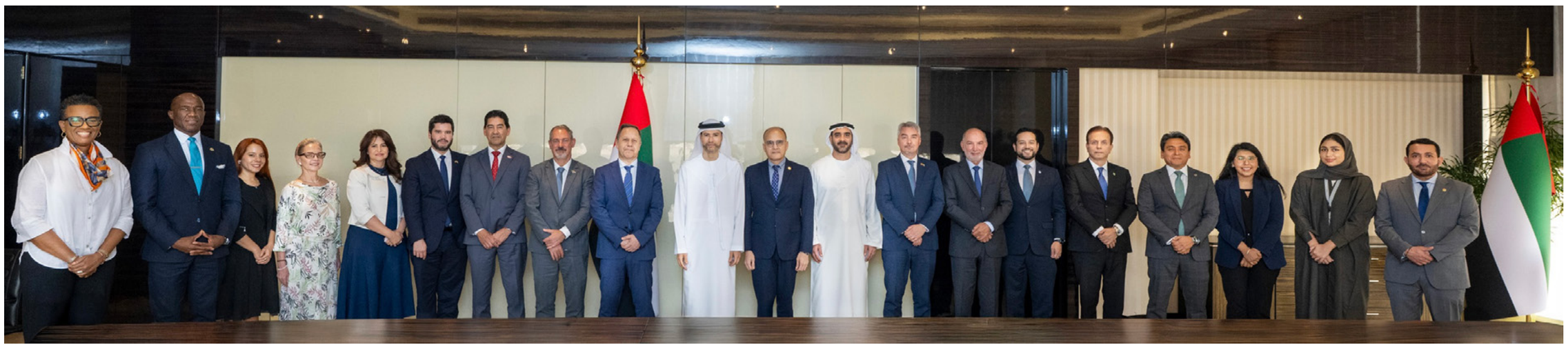

بحث معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، مع سعادة فرانسيسكو شاكون إيرناندیس، سفير جمهورية كوستاريكا لدى الدولة وعدد من السفراء من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، سبل تعزيز العلاقات المالية والاقتصادية والتنموية بين دولة الإمارات والمجموعة، وذلك خلال لقائه في ديوان الوزارة بدبي.

وتناول اللقاء، الذي جاء بناءً على طلب من سفارة كوستاريكا نيابةً عن مجموعة سفراء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أهمية الترويج لدول المجموعة كشركاء استراتيجيين لدولة الإمارات، وتوسيع آفاق التعاون الثنائي من خلال تبادل الخبرات والمعرفة، وبناء جسور تواصل مستدامة تواكب تطلعات التنمية في مختلف المجالات.

وأشاد معالي الحسيني بالعلاقات المالية والاقتصادية الوطيدة التي تربط الإمارات العربية المتحدة بمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث أكد على أن توسيع آفاق التعاون المالي والاقتصادي مع دول المجموعة ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لدولة الإمارات الرامية إلى دعم الاستقرار المالي الإقليمي، وتعزيز التنمية المستدامة مع دولها.

وفي ختام اللقاء، شدد الجانبان على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور المستمر، بما يعزز أطر العلاقات الثنائية ويكرّس دعائم التعاون المشترك مع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الإمارات تعزز مهارات الكوادر المالية الحكومية عبر برنامج شهادة IPSAS

أطلقت وزارة المالية برنامج شهادة IPSAS بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، بهدف تعزيز قدرات المحاسبين في القطاع الحكومي ودعم الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، بما ينسجم مع المعايير الدولية ويعزز الشفافية والمساءلة في التقارير المالية الحكومية.

ويأتي البرنامج ضمن استراتيجية شاملة لبناء القدرات تشمل تدريبات متخصصة حسب المهام، وشراكات استراتيجية، ومنصات رقمية لتبادل المعرفة. وقد شهدت الجلسات الأولى تفاعلاً كبيراً من المشاركين، في مؤشر على تنامي الاهتمام بالتطوير المهني وتبني أفضل الممارسات العالمية في إدارة المالية العامة.

مزاد صكوك الخزينة الإسلامية لشهر يوليو 2025 يحقق عطاءات بقيمة 5.35 مليار درهم

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نجاح مزاد صكوك الخزينة الإسلامية "T-Sukuk" المقوّمة بالدرهم الإماراتي، لشهر يوليو بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2025 كما تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة.

وشهد مزاد صكوك الخزينة الإسلامية طلباً قوياً من قبل البنوك الثمانية الموزعين الأساسيين على الشريحتين المستحقتين في أغسطس 2028 ومايو 2030، حيث بلغ إجمالي قيمة العطاءات المستلمة 5.35 مليار درهم إماراتي، وتجاوز حجم الاكتتاب بواقع ما يقارب 5 أضعاف. مما يعكس ثقة المستثمرين في قطاع التمويل الإسلامي في دولة الإمارات.

صندوق محمد بن راشد للابتكار يدشن مرحلة جديدة لتعزيز الابتكار الحكومي

أعلن صندوق محمد بن راشد للابتكار، المبادرة التي أطلقتها وزارة المالية لدعم منظومة الابتكار والمبتكرين في دولة الإمارات، عن تدشين مرحلة جديدة عبر الافتتاح الرسمي لمقره في منطقة مركز دبي التجاري العالمي، والذي يعد مركزاً متقدماً صمم خصيصاً لتعزيز الابتكار الحكومي، والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار بين المبتكرين ورواد الأعمال والشركاء.

جاء ذلك خلال حفل نُظم تحت شعار "الابتكار من أجل حياة أفضل"، بحضور معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وعدد من قيادات الجهات الحكومية وأعضاء لجنة إدارة الصندوق وعدد من الشركاء.

واطّلع الحضور على تجارب تسلط الضوء على الأثر الذي أحدثه أعضاء الصندوق نتيجة الدعم المقدم لهم ضمن خدمات صندوق محمد بن راشد للابتكار، إلى جانب استعراض مستقبل مسارات الابتكار بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم.

الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الإطارية 2025 ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين

شاركت دولة الإمارات في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الإطارية لعام 2025، ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين، والذي ركز على مناقشة مجموعة من التحديات الجوهرية التي تواجه الاقتصاد العالمي. وشملت الموضوعات تأثيرات الديون والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب استعراض الخيارات المتاحة للسياسات النقدية والمالية. كما ناقش المشاركون إصلاحات هيكلية تعزز من فرص النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ. وشهد الاجتماع كذلك تبادل وجهات النظر حول العلاقة المتداخلة بين التكنولوجيا، والشيخوخة السكانية، والهجرة، وإنتاجية القوى العاملة، باعتبارها عوامل مؤثرة في تعزيز مرونة الاقتصاد العالمي في المستقبل.

اجتماع مجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي 2025 في جنوب أفريقيا ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين

شاركت دولة الإمارات في اجتماع مجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) للعام 2025، والذي عقد في جنوب أفريقيا ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين. وركّزت المناقشات على تعزيز الانتقال من الوصول إلى الخدمات المالية نحو الاستخدام الفعلي لها، وتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من التقنيات المبتكرة في دعم جهود الشمول المالي، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة.

"صيفكم بارد"... مبادرة إنسانية تكريمًا لعمال الميدان في العين

في لفتة إنسانية تعبّر عن روح العطاء والتسامح، وضمن أهداف عام المجتمع، أطلقت وزارة المالية بالتعاون مع بلدية العين مبادرة "صيفكم بارد" في حديقة الجاهلي.

جاءت المبادرة تقديرًا لجهود العمال في الميدان، بمشاركة جمعية محمد بن خالد آل نهيان لأجيال المستقبل، حيث تم توزيع المشروبات الباردة تخفيفًا من حرارة الصيف، وتعزيزًا لقيم التضامن والتعايش الإنساني.

مناقشة التطورات المالية الثنائية بين الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية

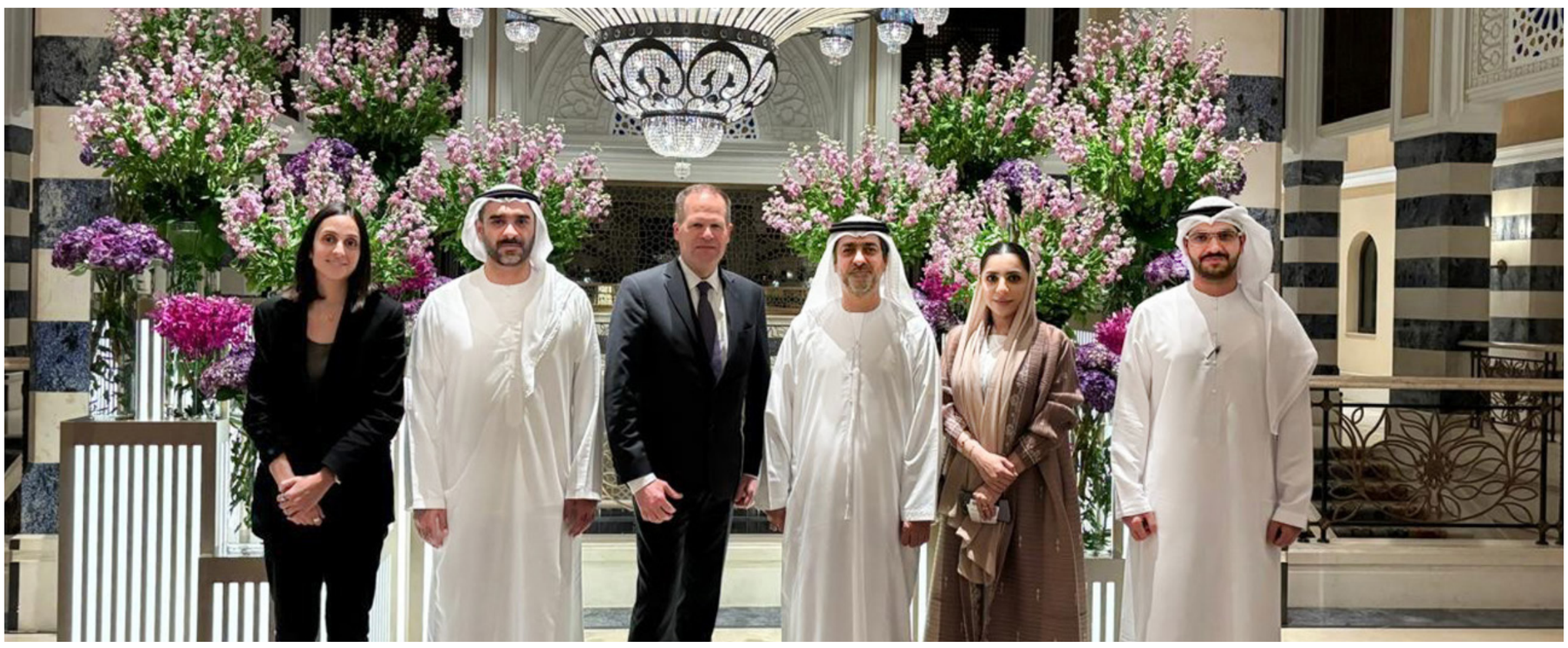

اجتمع سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، مع وفد من الولايات المتحدة الأمريكية ضم كلاً من السيد إريك ماير، نائب مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، والسيدة لارا مراد، ملحقة الخزانة الأميركية في دولة الإمارات.

وحضر الاجتماع سعادة علي عبدالله شرفي، الوكيل المساعد لقطاع العلاقات المالية الدولية بالإنابة في وزارة المالية.

وتناول اللقاء مناقشة مستجدات العلاقات الثنائية في المجال المالي بين البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك.

تنظيـــم مجلـــس المتعاملـين الأول ضمـــن الـدورة الثانيـة لبرنامـــج "تصفـــير البيروقراطيـــة الحكوميـــة"

في إطار التزام وزارة المالية بتعزيز الشفافية والكفاءة والابتكار في تقديم خدماتها، نظمت الوزارة مجلس المتعاملين الأول ضمن الدورة الثانية من برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية"، والتي تشمل مواصلة حكومة الإمارات العربية المتحدة جهودها في إلغاء الإجراءات والخدمات غير الضرورية، والتركيز على إزالة الازدواجية في الإجراءات بين الجهات الحكومية، بما يعزز التكامل الحكومي ويبسّط تجربة المتعاملين، في خطوة تهدف إلى ترسيخ نموذج إداري أكثر مرونة واستجابة.

حيث ستركز الوزارة في مشاركتها في الدورة الثانية من برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية على تقليص وإلغاء التعقيدات الإلكترونية الإدارية والموافقات غير الضرورية ، وتحديث وتطوير الأنظمة الرقمية الحكومية، والتبني الفعّال لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ويأتي ذلك ضمن رؤية متكاملة تسعى إلى تمكين حكومة رقمية ذكية، تواكب تطلعات المجتمع وتسهم في تعزيز تنافسية دولة الإمارات على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويمثل مجلس المتعاملين أداة لقياس تجربة المتعامل الواقعية، ومدخلاً أساسياً لإعادة تصميم إجراءات للتخلص من الخطوات غير الضرورية، كما يسهم في تقييم أثر ذلك وقياس التحسن الملموس بعد التطبيق. وتهدف الوزارة من خلاله إلى جمع ملاحظات المتعاملين، وتحديد التحديات ذات التأثير العالي، تمهيداً لإعادة تصميم العمليات ذات الأولوية واختبار الحلول المقترحة للتحقق من فاعليتها.

وتم تحديد ثلاث مراحل رئيسية لمجالس المتعاملين حتى نهاية عام 2025، تبدأ من مجلس المتعاملين الأول الذي يركز على استكشاف التحديات وتحديد الأولويات من منظور المستخدم، تليه جلسة ثانية مخصصة لإعادة تصميم تجربة المتعامل باستخدام منهجية التصميم التشاركي، وصولاً إلى مجلس ثالث لاختبار النماذج المقترحة وجمع التغذية الراجعة النهائية قبل الإطلاق النهائي لعمليات وخدمات الوزارة بشكلها الجديد.